

## علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية

المدرس المساعد شالو عبد الخالق محمد

طالب دكتوراه / كلية القانون والعلاقات الدولية / قسم العلاقات الدولية / جامعة سوران.

[sam03h@irel.soran.edu.iq](mailto:sam03h@irel.soran.edu.iq)

الأستاذ المساعد الدكتور. نجدت صبري عقراوي

وزارة التعليم العالي وبحث العلمي / اقليم كوردستان العراق

[najdat.aqraey@mhe-kg.org](mailto:najdat.aqraey@mhe-kg.org)

### الملخص

في الوقت الحاضر، من بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها في صنع القرار الخارجي، تعتبر دبلوماسية الطاقة من أهمها. لذلك فإن هذا البحث يدور حول إظهار طبيعة العلاقة بين دبلوماسية الطاقة وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وهي تعتبر المرحلة المركزية للعملية السياسية في جميع البلدان على المستوى الدولي. من خلال هذا البحث، نتجاوز الدراسات الحديثة الأخرى حول هذا الموضوع، ونربط أهم العناصر الفاعلة في الجانب الخارجي لسياسة الطاقة بأهم سمات السياسة الخارجية. وبالتالي، فإننا نحلل ما يدفع دبلوماسية الطاقة بأن تؤثر على ديناميات صنع السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والموردة للطاقة (النفط والغاز). حتى توصل البحث في ختامها الى هذه الحقيقة وهي، أنه نجحت بعض الدول في استخدام الطاقة كسلاح لتنفيذ السياسة الخارجية؛ وفي بعض الحالات، فشل البعض الدول في استخدامها كقوة صلبة، لكن بصورة عامة نجحت الدول إلى استخدام طرق مرنة وسلمية وحتى الصلبة للوصول إلى مصادر الطاقة، واستخدامها كوسيلة في عملية صنع القرار في إطار دبلوماسية الطاقة بشكل استراتيجي للوصول إلى اهدافها على الصعيد الدولي.

### معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٩/١١/٩

القبول: ٢٠١٩/١٢/١٤

النشر: خريف ٢٠١٩

Doi :

10.25212/lfu.qzj.4.4.33

الكلمات المفتاحية:

**foreign policy**

**energy**

**diplomacy**

**diplomacy**

**decision**

**international**

**factors**

## مقدمة:

أن سياسة الطاقة هي جزء من سياسات الحكومة وتقع ضمن السياسة الخارجية. فعادةً قوة الدولة مرتبطة بحجم طاقتها أو بمدى امتلاكها بالمصادر الطبيعية، ولا يمكن فصلها عن مدى قوة مؤسساتها السياسية والإقتصادية، وان القوة الفعلية للدولة لاتعني المجرّد جمع بين المصادر الطبيعية بل في القدرة على توظيف تلك المصادر عن طريق تلك المؤسسات. ومفهوم القوة مرتبط بالمصلحة الوطنية، فهو يعني كلما زادت قوة الدولة كلما تحققت المصلحة الوطنية اكثر. في كثير من الأحيان، قد تؤثر تجارة النفط و الغاز الطبيعي على العلاقات الدبلوماسية أو الأمنية بين البلدان المنتجة والمستهلكة وحتى البلدان العابرة للبتروول. إذا تم اجبار الانخفاض في تجارة النفط والغاز مع دولة مستهلكة البلد المنتج عليه البحث عن أسواق جديدة في أماكن أخرى، فقد يفتح الباب أمام بلد مستهلك آخر لزيادة تجارته مع الدولة المنتجة، والحصول على نفوذ مع ارتفاع وارداتها من النفط والغاز الطبيعي، وكل هذه العملية تقع ضمن استراتيجية دبلوماسية الطاقة. لذلك دبلوماسية الطاقة في أي بلد يقع ضمن الإطار الخارجي لسياسة الطاقة الخاصة بها. وفي هذا البحث نوضح ونحلل طبيعة العلاقة بين دبلوماسية الطاقة وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، حتي نتمكن من الإجابة على هذا السؤال " كيف تستخدم الدول دبلوماسية الطاقة ضمن عملية صنع القرارها على الصعيد الدولي للوصول الى اهدافها؟

## اهمية البحث

تأتي اهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجها، الا و هي " أن دبلوماسية الطاقة لها دور مهم و حاسم في رسم خارطة صنع القرار في المجال الخارجي للدولة.

## اهداف البحث

ولطالما أن دبلوماسية الطاقة مرتبطة بالشأن الخارجي للدول لذا يجب أن نركز على الجانب الخارجي لسياسة الطاقة وأهم الجهات الفاعلة والأدوات والعمليات التي تؤثر عليها و تغييرها داخل هذا الاتجاه، حتى نفهم كيفية صنع القرار في الجانب الخارجي لسياسة الطاقة لانه يقع مباشرة داخل إطار السياسة الخارجية للدولة.

## مشكلة البحث

تدور الدراسة حول مشكلة كيفية استخدام دبلوماسية الطاقة كأداة للسياسة الخارجية على المستوى الدولي. لأن استخدام التعريف الساري لدبلوماسية الطاقة ومعادلاتها لا يكفي أن نفهم كيف يستخدم صناع القرار آثار مصلحة الطاقوية على السياسة الخارجية لمصدري ومستوردي الطاقة (النقط والغاز)، لأنه في بعض الحالات التي استخدمت فيها الطاقة "نقط" كقوة الصلبة، أدى إلى عرقلة أو فشل التعامل الدبلوماسي. وهذه واحدة من مشاكل هذه الدراسة، لتوضيح استراتيجية استخدام النفط والغاز في بعده السياسي في سياق استخدام عملية دبلوماسية الطاقة على المستوى الدولي. هنا جاءت مشكلة البحث التي تركز على السؤال التالي: كيف أثرت دبلوماسية الطاقة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية؟

## فرضية البحث:

أن يكون هناك إنجاز ولا يوجد شيء فرضية الدراسة هي أن دبلوماسية الطاقة (النفط والغاز) تلعب دوراً رئيسياً في رسم معادلات السياسة الخارجية للدول ، وأن لها دوراً رئيسياً في عملية اتخاذ القرارات الخارجية للدول ، خاصة فيما يتعلق بالدول المصدرة والمستوردة لنفط و الغاز.

## الفصل الاول: الإطار النظري

### المبحث الاول: ماهية مفهوم دبلوماسية الطاقة

تحتل مصادر الطاقة عموماً، النفط والغاز تحديداً، أهمية متعاظمة لدى الدول الصناعية الكبرى، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، ولا سيما مع وجود توزيع غير عادل بين هيكل النظام الدولي وبنية مصادر الطاقة. فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي - ما عدا روسيا - تعاني نقصاً في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز)، مما جعلها تعتمد على الخارج للايفاء بمتطلباتها المحلية. من هنا نشأت أهمية دبلوماسية الطاقة، بهدف تنظيم العلاقة والتقليل من المخاطر المرتبطة في الصراع بين البلدان المستوردة للبتترول من جهة، والدول المنتجة أوالمصدرة والمستوردة للبتترول من جهة أخرى.

أن مفهوم دبلوماسية الطاقة ليس بالأمر الجديد في العلاقات الخارجية. على مر تاريخ البشرية، كانت موارد الطاقة سبباً للسياسة الخارجية أو حتى الأعمال العسكرية. في بداية القرن العشرين، يعتقد

أن التنافس البريطاني الروسي للسيطرة على بلاد فارس قد تعزز بعد اكتشاف النفط في المنطقة. قبل غزو إيطاليا للحبشة (إثيوبيا حالياً) عام 1935 بالعقوبات الاقتصادية من عصبة الأمم ، والتي استهدفت بشكل مركزي وصول إيطاليا إلى النفط وغيرها من الموارد. إن الحظر النفطي الذي فرضته الولايات المتحدة على اليابان التي تفنقر إلى الموارد ، والذي يهدف إلى إجبار البلاد على سحب قواتها من الصين المحتلة، يُصوّر على نطاق واسع على أنه السبب الرئيسي لإعلان اليابان الحرب ضد الولايات المتحدة في عام 1941. اعتماد ألمانيا القوي على استيراد النفط في الخارج و يُعتقد أن اعتماد الاتحاد السوفيتي على احتياطات نفط بحر قزوين كان السبب الأساسي لقرار برلين بغزو الاتحاد السوفيتي في عام 1941، من أجل السيطرة على طاقة بحر قزوين. والمشاريع الحديثة مثل خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، الذي تم بناؤه لتوفير (الغربي) الوصول إلى احتياطات نفط بحر قزوين، ما كان ليتحقق لولا الدعم الدبلوماسي القوي والصريح لواشنطن . وبالتالي، فإن العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية أو حتى العمل العسكري أو الامن ليست ظاهرة حديثة ولكنها ذات خلفية تاريخية توصلنا إلى المفاهيم والتعاريف الجديدة التي نستخدمها في وقتنا الحاضر. يهدف هذا المطلب إلى بيان مفهوم الدبلوماسية الطاقة و كيفية استخدامها من الناحية الزمنية.

### المطلب الاول: الترتيبات الزمنية للإستخدام دبلوماسية الطاقة

بدأ استخدام الطاقة كأداة دبلوماسية في القرن التاسع عشر بواسطة شركات البترول الأمريكية والبريطانية. في تلك المرحلة، أدارت الشركات ممارسات الدبلوماسية بشكل أكبر من خلال اتفاقيات الشراكة، وترتيبات الدولة الأكثر ملاءمة، وتشكيل الكارتلات (إتحاد إحتكاري للمنتجين). إن تكوين وتطوير دبلوماسية الطاقة في مجال النفط والغاز الطبيعي، كما ذكر أعلاه ، يمكن تصنيفهما ترتيباً زمنياً ضمن أربعة أجزاء :

### الجزء الأول: تكوين صناعة النفط والاقتصاد النفطي: يتناول هذا الجزء الفترة من القرن التاسع

عشر إلى الحرب العالمية الأولى ، عندما أصبح النفط عنصر الطاقة الرئيسي تدريجياً.

### الجزء الثاني: عصر الحربين العالميتين الأولى والثانية وهيمنة (الشركات العملاقة)

الكارتلات النفطية: وفي هذا الجزء كان هناك تنافس المنتصرين في الحرب العالمية الأولى على بناء هيمنتهم على حقول النفط في الأراضي العثمانية السابقة؛ شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي من خلال شركاتهم.

**المرحلة الثالثة: نضج دبلوماسية الطاقة:** التطورات الرئيسية خلال تشكيل منظمة الدول المصدرة

للنفط (أوبك)، أزمة البترول، التأميم الطاقة، تشكيل الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

**المرحلة الرابعة: ذروة دبلوماسية الطاقة في فترة ما بعد الحرب الباردة:** جاءت نهاية الحرب

الباردة إلى جانب الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف. كان ميثاق باريس لعام 1990 ومعاهدة القوات

المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE) نقطة التحول الأخيرة في الحرب الباردة.

على الرغم من عدد لا يحصى من المساهمات التاريخية التي تربط المصطلح برابطة الطاقة والسياسة

الخارجية وأمن امدادات الطاقة، ولكن لا يوجد إجماع حول معنى مصطلح دبلوماسية الطاقة بالضبط،

و ظهرت دبلوماسية الطاقة باعتبارها كلمة طنانة. هناك مناقشات أكاديمية جادة حول دبلوماسية الطاقة،

تكشف عن علاقة قوية مفترضة، لا سيما بين سياسة الطاقة والتنمية والتجارة الثنائية والمساعدات

العسكرية والسياسة الخارجية بشكل عام. كنمط عام، يتم استخدام المصطلح في الغالب في النقاش

المستتير حول الجيوبوليتيك Geopolitics حول الوصول إلى الموارد ويشير إلى استخدام السياسة

الخارجية بشكل استراتيجي و فعال لتأمين إمدادات الطاقة في بلد ما.

### **المطلب الثاني: تعريف دبلوماسية الطاقة**

بما أن النزاعات الجيوبوليتيكية والتفاعل بين الشواغل الأمنية والأهداف الإنمائية قد حظيت

باهتمام متكرر في الدراسات حول التعاون في مجال الطاقة، فإن الإطار النظري المناسب لدبلوماسية

الطاقة تحتاج إلى تغليف العناصر المترابطة المختلفة لحل النزاع والمفاوضات الدولية والطاقة الأمان.

في هذا السياق، فإن الأدبيات الناشئة عن دبلوماسية الطاقة لها أهمية خاصة. بينما يُستخدم مصطلح

"دبلوماسية الطاقة" بشكل متكرر لوصف التفاعل بين العلاقات الدولية والتجارة العالمية في موارد الطاقة،

إلا أنه يفتقر إلى تعريف عالمي وتبقى أسسه المفاهيمية غامضة. يرجع هذا الغموض إلى حد كبير إلى

حقيقة أن الدراسات العالمية أو الخاصة بكل بلد حول دبلوماسية الطاقة قد امتنعت عن وضع التصورات

بل وفي بعض الحالات يحدد موضوع وتحليلها ذاتياً.

ركزت غالبية هذه الدراسات بشدة على البيانات التجريبية لتقديم رؤية واقعية للجغرافيا السياسية

للطاقة. في حين أن هذه القراءات لا تقدم تعاريف واضحة لدبلوماسية الطاقة، إلا أنها تفسر ضمناً

المفهوم على أنه استخدام السياسة الخارجية لتأمين موارد أو أسواق الطاقة. مثلما يعرفان جولدثاو وويت

Witte & A، Goldthau، دبلوماسية الطاقة بأنها "استخدام السياسة الخارجية لتأمين الوصول إلى

إمدادات الطاقة في الخارج والترويج (في معظمها ثنائية ، أي الحكومة إلى الحكومة) التعاون في قطاع الطاقة. يشير هذا التعريف إلى أن الوحدات الأساسية للتحليل هي حالات أو جهات فاعلة تابعة للدولة؛ وأن المحرك الأساسي وراء إبرام صفقات النفط والغاز ليس بالضرورة زيادة الفرص التجارية أو منطقيًا اقتصاديًا، بل هو المنطق السياسي وأهداف الأمن القومي. بمعنى آخر، يقتصر جولداثا و وويت التعريف على معيار الأمان والتنافسية فقط.

وعند شابان ونودت (Knodt 2015) & Chaban) تمتد دبلوماسية الطاقة إلى ما هو أبعد من النقاش حول أمن الطاقة والقدرة التنافسية لتشمل معايير مثل الاستدامة. وحينما يركزون على سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للطاقة ( EEEP). (يبيّنون ان لديها ثلاثة معايير أساسية (الاستدامة والمنافسة وأمن التوريد - Sustainability ، competition ، and security of supply)، مما يدل على أن التركيز الحصري على الأمن والقدرة التنافسية في دبلوماسية الطاقة غير كاف. لأن منذ بداية الألفية الجديدة، عندما تضيق أرصدة العرض والطلب في أسواق النفط العالمية وفي أسواق الغاز الإقليمية مرة أخرى، أصبحت دبلوماسية الطاقة تحظى باهتمام من جديد. من هنا يبينان شابان و نودت يبينون أن "دبلوماسية الطاقة تتعلق بممارسة النفوذ، من حيث العملية، يعني تتعلق دبلوماسية الطاقة بممارسة التأثير من خلال المفاوضات لإدارة العلاقات الدولية المرتبطة بالطاقة، وإن التعصب الذاتي المتمركز في المواقف الداخلية (المرتبط هنا بحكومة الطاقة) أو التنافسية (نموذجي لخطابات سوق الطاقة) يأتي بنتائج عكسية على الحوار الذي يروج له النهج الدبلوماسي". ومع ذلك، فإن تحليل Goldthau لدور الجهات الفاعلة الحكومية في داخل دبلوماسية الطاقة قد تلقى انتقادات، يشيرون شابان ونودت الى أنه من المهم أن يأخذ في الاعتبار أيضًا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يشاركون في مجال الطاقة مثل المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية واللوبيات متعددة الجنسيات. إنهم يعتقدون أن دبلوماسية الطاقة هي نظرية دبلوماسية لأصحاب المصلحة المتعددين Multistakholder التي تركز على الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الشركات والشركات والمجتمعات كمنتجين للدبلوماسية ومساهمين مهمين في قضايا الطاقة.

بالإضافة الى ذلك، هناك بعض من الباحثين ينظرون على دبلوماسية الطاقة كشكل من اشكال القوة الناعمة. على سبيل المثال الباحثة الهولندية Mariët Druif اعتماداً على نظرية المفكر السياسي جوزيف ناي للقوة الناعمة و القوة الصلبة (Hard & soft Power) . وهي تقول من أجل تحقيق أمن الطاقة، تتعاون الحكومات وهذا ما يسمى دبلوماسية الطاقة. ويشير أن هناك طريقة أخرى لتأمين الوصول

إلى إمدادات الطاقة تتمثل في استخدام التهديدات أو العقوبات الاقتصادية أو القوة، والاستفادة من القوة الصلبة ((Kruse 2014: 35).

تقول مارتي دروف برزت القوة كمفهوم مركزي في العلاقات الدولية ويمكن تعريفها على أنها "تملك القدرة على التأثير على شخص آخر للعمل بطرق لا يتصرف بها هذا الكيان بطريقة أخرى" (Wilson 2008). في النهاية تقول دروف أن القوة الناعمة و الصلبة و الذكية، نظرًا لتركيزها على العلاقات بين الحكومات، فإن نظرية القوة الناعمة وثيقة الصلة بشكل خاص بهذا التحليل دبلوماسية الطاقة.

ويشير الباحث الصيني ، Yu ، Ho ، Ka أن دبلوماسية الطاقة تتعلق بالعلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لبلد ما مع تشجيع فرص الأعمال المتعلقة بقطاع الطاقة. من بين مجموعة أدوات السياسة الخارجية التي يمكن الاستفادة منها لدعم مصالح الدولة في مجال الطاقة أثناء انتقال الطاقة، تعتبر الدبلوماسية واحدة من أهمها ويمكن أن تكون إما ثنائية أو متعددة الأطراف في نطاقها.

## المبحث الثاني: سياسة الطاقة و خصائصها

### المطلب الاول: الطاقة وسياساتها

أن سياسة الطاقة هي جزء من سياسات الحكومة وتقع ضمن السياسة الاقتصادية الخارجية. وهناك نهجين في تحليل السياسة الاقتصادية الخارجية.

**أولاً: التفسير الدولي**، يفسر منطق وظيفي متأصل في تأثيرات دولية متميزة ضمن مجالات معينة مثل سياسة الطاقة، ويجب أن يكون هذا المنطق مفيداً لاستجابات سياسة متشابهة تقريباً للدول الصناعية المتقدمة.

**ثانياً: التفسير المحلي**، يتنبأ بأن القيود الهيكلية لشبكات السياسة المحلية تشكل الاستجابات للمتطلبات السياسية. سيحدد التشابه في شبكات السياسات التي تربط بين الدولة والمجتمع درجة التشابه في استجابات الحكومة لمشاكل الاقتصاد الدولي. إن التأثير المشترك للتأثيرات الدولية والهيكل المحلية شرط لتشكيل سياسة الطاقة الحكومية موفقة في هذا المجال.

لذا أن سياسة الطاقة هي مجال نموذجي يقع على مفترق الطرق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الهيدروكربونات، غالباً ما تكون سياسة الطاقة

عملاً دقيقاً لتحقيق التوازن، حيث تحتاج الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إلى موازنة بانتظام مع الآثار السياسية الاستراتيجية. لذلك، لطالما كان يُنظر إلى سياسة الطاقة على أنها "منطقة متعددة الترابطية وذات صلة بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية". مثلما يقسم دكتور (Prontera) أن سياسة الطاقة لها جانبان الجانب الخارجي و الداخلي Prontera، (A 2009 يعطي الجانب الداخلي لسياسة الطاقة الأولوية لمعطاة متطلبات الداخلية للطاقة والدخل المالي الذي يأتي من موارد الطاقة وحماية البيئة أكثر لها أهمية بالتأكيد، لا سيما في البلدان الأكثر تقدماً، والجانب الخارجي هو جانب معقد مرتبط بالشؤون الدولية من الناحية السياسية و الاقتصادية وحتى الامنية نتحدث عنها لاحقاً.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من الشواغل المستمرة زيادة مصادر الطاقة الوطنية وإدارة الانتقال نحو توازن الطاقة بين الدول المصدرة و الموردة للبتترول، خاصة للرد على مخاوف اليقين في الإمداد، وهذا واضح بشكل خاص بعد أزمات النفط في السبعينيات والتي سميت بالخطر على النفط (Oil Embargo) عام 1973. كان لعمليات التخطيط دور مهم بشكل خاص في عملية وضع السياسات: التنبؤات في التطوير المستقبلي للطلب والعرض، وتحديد الأهداف الكمية، وإدخال آليات تدخل محددة.

ويقول McGowan أن سياسة الطاقة "تهتم بصناعات الفحم والكهرباء والغاز والنفط، فضلاً عن التقنيات الحديثة مثل الطاقة النووية والطاقة المتجددة والأنشطة لتعزيز كفاءة إمدادات الطاقة واستهلاكها. أي محاولة لتعريف "سياسة الطاقة" بشكل أكثر تحليلية تعمل على حل جميع المشاكل المرتبطة بكلمة "سياسة". يمكن تعريف السياسات على أنها ما تفعله الحكومات أو ما تقول الحكومات إنها تفعله، أو التزامات البيان أو نشر مقاليد الديمقراطية، أو مبادرات محددة أو نتائج ثانوية لأعمال أخرى.

ويبينون دينث وهانشر (Daintith and Hancher- 1986) هذا التمييز أيضاً في الاتحاد الأوروبي ((EU))، حيث حاول هذا الاتحاد خلال العشرين عاماً الأولى من وجوده وضع سياسة مشتركة للطاقة - مع نتائج نادرة- وحيث بدأت سياسات أخرى، ابتداءً من الثمانينات. ممارسة تأثير كبير على خيارات الحكومات والشركات التي تعمل في قطاع الطاقة.

لقد تغير اتجاه السياسات الرسمية للطاقة، وتوازن السياسات الأخرى التي تؤثر على قطاع الطاقة، على مر العقود. خلال الجزء الأكبر من فترة ما بعد الحرب، كان هناك تركيز على تعزيز مصادر الطاقة الوطنية وإدارة التحولات إلى توازن طاقة أكثر تنوعاً، على أساس الانشغال بأمن الإمداد (خاصة منذ أزمة النفط في السبعينيات وأوائل الثمانينيات). لعبت منهجيات التخطيط دوراً رئيسياً في

صنع السياسات: التنبؤ وتحديد الأهداف وإدخال آليات سياسة التدخل. كان الجانب الآخر للسياسة هو استراتيجي، يعني استخدام قطاع الطاقة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي أو الجزئي الأوسع: تطوير تكنولوجيات جديدة، والسيطرة على ميزان المدفوعات والتضخم والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية. تم السعي لتحقيق كلا الهدفين من خلال التأثير على صناعات الإمداد بالطاقة نفسها، مما نتج عن الملكية المباشرة أو منح الامتيازات والحقوق الخاصة في أسواق الطاقة مثل منح الحقوق الحصرية لامتيازات الاحتكار.

### المطلب الثاني: خصائص تعقيد قطاع الطاقة.

يمكن التمييز بين سياسة الطاقة ككل وبين مجموعات فرعية محددة من التدخل ضمن هذه المجموعة الأوسع. واتباع التقسيمات التشغيلية الموحدة التي تستخدمها الوكالات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، يمكننا تخصيص لكل دولة سياسة عامة للطاقة، وسياسات محددة مختلفة لمختلف مصادر الطاقة ومنها: (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، والطاقة النووية والطاقة المتجددة، والكهرباء). تتمتع سياسة الطاقة، وخاصةً طاقة النفط والغاز، ببعض الخصائص المتعلقة بتداعياته على السياسة وتطوره، مما يجعله معقدًا وليس من السهل إدارته سياسيًا واقتصاديًا وحتى اجتماعيًا. وأهم تلك الخصائص، التي سميت بالخصائص مشكلة الطاقة أو خصائص تعقيد قطاع الطاقة،:

أ- **البعد الدولي: International Dimension:** أهمية العوامل الدولية في صنع السياسات المحلية مهمة ، ولكن هذا الاتصال في بعض القطاعات هو بالتأكيد أكثر مباشرة ويمارس تأثيرًا أكبر على اختيارات صناع القرار. هذا هو الحال مع سياسة الطاقة. قضايا الطاقة تتطوي مباشرة على علاقة الدولة مع الدول الأخرى في النظام الدولي.

ب- **البعد الاستراتيجي: Strategic dimension:** من خلال البعد الاستراتيجي، نؤكد على حقيقة أن سياسة الطاقة أمر لا غنى عنه لتحقيق عدد كبير من الأهداف الأخرى التي هي نموذجية لجميع المجتمعات الحديثة. وبدون وجود سياسة كافية للطاقة - أيًا كان ذلك - فإن التشغيل الأساسي لدولة صناعية أو نامية أمر لا يمكن تصوره. وبدون وجود سياسة كافية للطاقة - أيًا كان ذلك - فإن التشغيل الأساسي لدولة صناعية أو نامية أمر لا يمكن تصوره. حتى لو نظرنا إلى الحد الأدنى من وظائف أي دولة ، وضمان النظام الداخلي والدفاع عن النظام السياسي من الهجمات الخارجية، فلا شك في أنه لا يمكن القيام بالوظائف في المجتمعات الآلية إلا إذا تم حل مشكلة إيجاد بعض مصادر الطاقة في وقت

مبكر. من الواضح أن أهمية قضايا الطاقة تزداد أضعافاً مضاعفة إذا ما فكرنا في العدد الهائل من الوظائف التي تتمتع بها أي دولة في الواقع.

**ج- البعد المعرفي: Cognitive dimension** المشاكل المرتبطة بالطاقة تفسح المجال لتفسير مختلف. مثال بسيط يمكن أن يوضح هذا. يمكن تقييم الاستخدام المرتفع للنفط كمصدر للطاقة من قبل أي دولة كتكلفة للنظام الاقتصادي، وأكثر أو أقل استدامة حسب سعر السوق في لحظة معينة؛ كخطر سياسي للاستقلال والأمن القومي، وبعبارة أخرى، فإن تصور طبيعة مشكلة الطاقة التي يجب مواجهتها هو عامل مهم في فهم كل من طرائق تعريف المشكلة نفسها، والحلول النهائية. على سبيل المثال، من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف الثمانينات، كانت المخاوف الرئيسية ذات طبيعة اقتصادية، أو مرتبطة بالاستقلال الوطني، بينما اكتسبت بعد ذلك المشاكل البيئية، ترتبط بالتلوث الناتج عن استهلاك مصدر تلك الطاقة.

**د- الأفق الزمني واسع وعدم اليقين Wide temporal horizon and uncertainty:** من الخصائص الأخرى للتدخلات المضطلع بها للرد على متطلبات الطاقة ضرورة العمل بأفق زمني كبير جداً وفي حالة من عدم اليقين. تتميز الخيارات التكنولوجية في هذا المجال بأوقات طويلة جداً في البناء والحياة وينعكس هذا في الرؤية الطويلة الأجل المرتبطة بقضايا الطاقة. سياق عدم اليقين المرتبط بقضايا الطاقة له طبيعة مزدوجة. يتعلق الأول بالتوافر الحقيقي للموارد الطبيعية التي يعتمد عليها جزء كبير من الطاقة في البلدان الصناعية (النفط والغاز الطبيعي). من بين هذه الموارد، المحدودة، وبالتالي المستنفدة، لا نعرف بالضبط الكمية التي لا تزال قابلة للاستغلال. الجانب الثاني يتعلق بعدم اليقين في أسواق مصادر الطاقة. ترتبط تقلبات الأسعار - وتوافر المنتج - في بعض هذه الأسواق (النفط والغاز الطبيعي) بظواهر لا يمكن التنبؤ بها، أو على أي حال يصعب إدارتها.

**هـ- المحتوى التقني العلمي العالي: High technical-scientific content:** في كثير من الأحيان، تعرض قضايا الطاقة أيضاً محتوى تقنياً وعلمياً عالياً. هذا له ثلاثة تداعيات سياسية على الأقل. الأول هو أنه إذا كان صحيحاً أن القضية لا يمكن أن تشمل جمهوراً واسعاً إلا إذا كانت تلبية متطلبات، فإن خطر ومشاركة "غير المتخصصين" في مواضيع الطاقة من شأنه أن يخفف من شأنهم باعتباره يزداد تعقيدها، بغض النظر عن أهميتها. يمكن تلخيص المعنى الثاني في صيغة "المعرفة قوة"؛ هذه هي السيطرة على الدراية الفنية - وعلى التقنيات - تبين أنها حاسمة في عملية صنع السياسات.

أخيراً، التضمين الثالث هو أن نجاح الحلول والمقترحات الفنية الجديدة يمكن أن يؤثر على العديد من الجوانب المهمة للسياسات (Grubb and Winterton 1992). يمكن للابتكارات التكنولوجية إعادة تعريف الجهات الفاعلة التي تشارك في صنع السياسات والعلاقات فيما بينها وتوزيع الموارد داخل شبكات سياسات الطاقة.

و- ارتفاع الاعتماد المتبادل. **High interdependence** الوحدة التحليلية الأساسية لدراسات السياسات هي مسألة محددة ذات صلة بالجمهور؛ ومع ذلك، تواجه السياسات العامة العديد من المشكلات والحلول المتشابهة بعمق ((Dunn 1981). انطلاقاً من حالة الاعتماد المتبادل هذه، من أجل توليد فهم كافٍ لديناميكيات وخيارات ونتائج سياسات الطاقة، يجب علينا أيضاً أن نولي بعض الاهتمام للعمليات التي حدثت في نفس الوقت في مجالات السياسة الأخرى المتصلة. علاوة على ذلك، خلق الوعي بهذا الترابط القوي، في السنوات الأخيرة، ظواهر التكامل - تكامل السياسات - بين سياسة الطاقة وبعض القطاعات القريبة منها، أو قطاعات متجاوزة للطاقة واهمها: العلاقات الخارجية (السياسة الخارجية)، المواصلات، قطاع الصناعة، بيئة، إدارة الإقليم التي توجد فيها قطاع الطاقة.

### الفصل الثاني: دبلوماسية الطاقة وصنع القرار في السياسة الخارجية

دبلوماسية الطاقة في أي بلد تقع ضمن الإطار الخارجي لسياسة الطاقة الخاصة بها. لذلك نحن بحاجة إلى معرفة ما هي سياسة الطاقة أولاً ثم نبحث في السياق الخارجي لسياسة الطاقة وربط دبلوماسية الطاقة بكيفية عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. يهدف هذا المبحث إلى ربط مفهوم الطاقة بمفهوم سياسة الطاقة وكيفية استخدامها من قبل صناعات القرار في السياسة الخارجية من أجل التوصل إلى مفهوم أكثر دقة لدبلوماسية الطاقة، وقراءة وتحليل استراتيجية استخدامه في المعادلات الأمنية الإقليمية والدولية.

### المبحث الاول: دبلوماسية الطاقة والسياسة الخارجية

أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع دولة الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والإقتصادية والمالية مع دول الأخرى. والدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية. مثلما يقول J.R. Childs أن "السياسة الخارجية للدولة جوهرًا أساسياً للعلاقات الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة. وعلى هذا الأساس فإن السياسة الخارجية يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة

اشخاص و هيئات في اعلى المستويان، أما الدبلوماسية تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة. أما كاتب الروسي توينكن يقول أن الدبلوماسية هي النشاط الذي تمارسه اجهزة الدولة العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية، الذي يمارسه رؤساء الدول، والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثلات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة.

من شأن نظرية الدبلوماسية أن تقدم مجموعة من المقترحات حول كيفية قيام الدول بالتواصل ومتابعة مصالحها، مما يؤثر على قدرتها على التفاوض بنجاح على الاتفاقات. إن إظهار أهمية الدبلوماسية في العلاقات الدولية يتطلب إظهار أمرين:

أولاً: يجب أن يكون للدبلوماسيين خيار حول ما يجب عليهم فعله. إذا تبنى أولئك الذين هم في موقع قوة دائمة المفاوضات القسرية، فإن الدبلوماسية لا تهم كثيراً.

ثانياً: يجب أن يكون لإجراءات صانعي القرار تأثير على النتائج بشكل مستقل عن العوامل الأخرى. يعني إذا كان الأقوياء دائماً في طريقهم، فإن الدبلوماسية ليست مهمة. إذا كانت الدول لم تتفق فقط لمصالحها بشكل وثيق، فإن الدبلوماسية لا تستحق الفضل في دفعها إلى باب مفتوح. يختار صناع القرار من بين مجموعة متنوعة من الأساليب الدبلوماسية - المفاوضات القسرية، والحكم العملي البراعة، والحوار المنطقي - بطرق يمكن التنبؤ بها .

أما بالنسبة للطاقة و ربطها بالدبلوماسية، حتى لو كان هناك تنويع للطاقة في عالم اليوم، فإن الطاقة الأحفورية (والنفط والغاز الطبيعي)، ما زالت قائمة، كأصول للدبلوماسية. إن ما يحول هذه الموارد إلى أصول دبلوماسية هو في الأساس مقدار احتياطياتها والتنافس الدولي الذي تسبب فيه. هذا التنافس هو في الغالب على الاستعادة القصوى، ونقل صحي وتجارة موارد الطاقة النفط والغاز الطبيعي. تتناسب الدبلوماسية مع هذا الإطار بطريقة تساعد الحكومات على حماية وتطوير مواقفها في هذا التنافس. هذه المواقف وبالتالي الجهود الدبلوماسية تتغير حسب الطلب وجانب العرض في سوق الطاقة الدولية. ولتأمين ما يكفي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتهم المتزايدة في مجال الطاقة، تدخل الدول المستهلكة الناشئة مثل الصين بشكل متزايد في عقود الطاقة باستخدام دبلوماسية الدولة. حتى الدول المنتجة مثل روسيا اعتمدت إستراتيجية مدعومة من الدولة لتكملة مصادر الطاقة المحلية. وقد وصفت كل من الطرائق دبلوماسية الطاقة. يشير المصطلح عادةً إلى الطريقة التي تمنح بها البلدان لشركات الطاقة ميزة

تنافسية في تقديم العطاءات للحصول على الموارد من خلال استخدام سلطة الدولة: تعزز الدول المستهلكة حالة التوريد الخاصة بها عن طريق العقود المرتبطة بالطاقة دبلوماسياً، بينما تستخدم الدول المنتجة الدبلوماسية لتعزيز الوصول إلى الأسواق أو الاحتياطات.

### المطلب الاول: الجانب الخارجي لسياسة الطاقة

كما هو الحال مع جميع أشكال السياسة الخارجية، أن سياسة الطاقة الخارجية تم تصميمه لحماية ودعم المصالح الوطنية. تهتم اهتمامات الطاقة الوطنية بالأهداف المجتمعية المرتبطة بالطاقة، بما في ذلك الوصول الشامل إلى طاقة موثوقة ومعقولة التكلفة تدعم التنمية الاقتصادية. قد يكون أمن الطاقة، بما في ذلك توفر الطاقة، هي السمة المميزة لسياسة الطاقة الوطنية، على الرغم من أن العناصر الأساسية الأخرى للسياسة الخارجية هي القدرة على تحمل التكاليف وكفاءة الطاقة والحفاظ على البيئة وتنظيم قطاع الطاقة وإدارة قطاع الطاقة. بالرغم من ذلك، أن الجانب الخارجي لسياسة الطاقة يقدم استمرارية أعلى فيما يتعلق بالماضي، ويبدو أنه يحتوي على ديناميات التغيير التي تقل بالتأكد وأبداً من الجانب الداخلي لسياسة الطاقة، نظراً لوجود العديد من الجهات الفاعلة والصكوك الدولية وغير الدولية التي تأثرت بها السياسة الخارجية في هذا المجال. وأهم الجهات الفاعلة والأدوات والعمليات الرئيسية للجانب الخارجي لسياسة الطاقة هي:

**اولاً. الممثلون Actors :** وينقسم الممثلون في تصنيع الجانب الخارجي لسياسة الطاقة إلى ثلاث جهات فاعلة:

**1-الحكومات.** الجهات الفاعلة الرئيسية في صنع السياسة الخارجية هي الحكومات الوطنية. لا تزال العلاقات الثنائية بين أعلى مستويات المديرين التنفيذيين الوطنيين ، حتى اليوم، هي الطريقة الرئيسية للتفاعل لمعالجة المشكلات المتعلقة بالأمن.

**2-الشركات.** الجهات الفاعلة الهامة الأخرى، التي تؤدي في كثير من الأحيان إجراءً مكماً لعمل كبار الأعضاء في السلطة التنفيذية ، هي شركات الطاقة الكبرى التي تعمل في قطاعات مثل الغاز الطبيعي أو النفط. في العديد من البلدان، تخضع هذه الشركات لسيطرة الحكومة المباشرة من خلال الملكية أو تخضع لتأثير كبير من جانب المديرين التنفيذيين الوطنيين.

**3-الدبلوماسيون والخبراء في العلاقات الدولية.** حتى الخبراء يمكن أن يكون لهم دور مهم. أولئك الملتزمون بصنع السياسة الخارجية هم الدبلوماسيون والخبراء في العلاقات الدولية (أو لديهم معرفة

بمجالات جغرافية سياسية محددة). كما سنكون قادرين على الرؤية ، فإن مجتمعات الخبراء المشاركين في الجانب الخارجي تختلف اختلافاً عميقاً عن تلك النشطة على الجانب الداخلي.

ثانياً. **الادوات. Instruments** إن خصوصية المشكلات التي يجب على صناع القرار مواجهتها على الجانب الخارجي لسياسة الطاقة تؤدي بهم إلى استخدام مجموعة من الأدوات التي نادراً ما تستخدم - وغالباً ما يتلقون القليل من التحليل - في قطاعات أخرى من التدخل العام. هذه الأدوات تشبه إلى حد كبير تلك المستخدمة تقليدياً لإدارة السياسات الخارجية. غالباً ما تكون هذه أدوات هدفها التأثير على سلوك الدول الأخرى. من بين هذه الأشياء ، يمكننا أن نتذكر الأدوات الدبلوماسية مثل التفاوض ، والمساومة ، والأساليب المختلفة مثل التهديد بالعقوبات ، أو الوعد أو عرض المكافآت ، والإقناع. على وجه الخصوص ، إنها مسألة في كثير من الحالات تقنيات التأثير الاقتصادي في شكل عقوبات سلبية أو إيجابية.

الأدوات الأخرى، التي يمكن استخدامها لمتابعة أهداف سياسة الطاقة من جانب الحكومات، هي منظمات دولية. على سبيل المثال، تعد الوكالة الدولية للطاقة ( - (IEA) من بين أشياء أخرى - أداة تم إنشاؤها من قبل الدول المعتمدة على واردات النفط، لإدارة حالات الأزمات السعر أو توفرها - وبالتالي للرد على مخاوف أمن العرض) النفط أو الغاز (في أسواق الطاقة الدولية).

ثالثاً. **الساحات والعمليات. Arenas and processes** على الجانب الخارجي، فإن عملية اتخاذ وصنع القرار في مجال سياسة الطاقة، هي نخبوية. ولغة اتخاذ القرار المتميزة هي الحكومة. علاوة على ذلك، كلما تم النظر إلى المواضيع التي يتم تناولها على أنها ضرورية لأمن التوريد أو لتوفير الأمن عرض الطاقة، كلما زادت تقربها لطرائق التفاعل ككائن وحماية المجتمع السياسي. إن تصور مشكلة الطاقة، كمسألة مرتبطة بشكل أو بآخر بالأمن القومي، هو أمر حاسم في توجيه ديناميات وخصائص صنع السياسات.

يتبين لنا من التوزيعات الاعلى أن الجهات والادوات والساحات والعمليات التي تؤثر علي عملية صنع القرار في الجانب الخارجي لسياسة الطاقة هي مهمة ومختلفة ولها دور حاسم في كيفية وضع هذه السياسة. ولكن هذا لا يعني أن الجانب الداخلي لسياسة الطاقة غير مهم ولا يؤثر على الجانب الخارجي لسياسة الطاقة، لأنه ايضاً لديها جهات فاعلة (الوزارات والشركات)، وأدواتها (المنظمات المتعلقة بالبيئة)، والساحات والعمليات (توزيع الموارد ودور البرلمان في تطوير سياسة الطاقة الداخلية) خاصة بها. لكن

دبلوماسية الطاقة مرتبطة بالجانب الخارجي لسياسة الطاقة. وهناك تمييز بين سياسة الطاقة و دبلوماسية الطاقة، ويمكن تحديدها في نقطتين اساسيتين:

1-تركز سياسة الطاقة على تحقيق وتعظيم المصالح الاقتصادية الوطنية. على الرغم من أنها تركز على عوامل وطنية ودولية مختلفة في نهاية المطاف فإنها تحاول تعظيم الفائدة. لكن دبلوماسية الطاقة أشبه بعنصر فرعي في سياسة الطاقة التي تساعد صناع السياسة عبر طرق مختلفة لتحقيق هذه الغايات.

2-تختلف سياسة الطاقة عن دبلوماسية الطاقة في العناصر الفاعلة/و العوامل الجديدة المرتبطة بها. بالنسبة لسياسة الطاقة، تجلب العوامل والجهات الفاعلة الجديدة فرصًا جديدة، لكن بالنسبة لدبلوماسية الطاقة، فهي تجلب تعقيدات في مشاركة وتوزيع موارد الطاقة الأحفورية. من أجل البقاء ضمن هذه المضاعفات، تختلف أساليب دبلوماسية الطاقة اعتمادًا على موقف الحكومات المختلفة في سوق الطاقة الدولي. يستخدم البعض احتياطاتهم كعنصر ضغط دولي أو إقليمي والبعض الآخر يستخدمون مواقعهم على طرق نقل الطاقة كأصل ربح دولي. كلا الطريقتين تعملان على تعظيم المصالح الوطنية لسياسة الطاقة.

مثلما يقول Richard C. Snyder، Burton Sapin & H. W. Bruck، يمكننا تعريف السياسة الدولية بأنها عمليات تفاعل الدولة على المستوى الحكومي. ومع ذلك، هناك عوامل وعلاقات غير حكومية يجب أخذها في الاعتبار من قبل أي نظام تحليلي، ومن الواضح أن هناك آثار غير حكومية لإجراءات الدولة. وبالنسبة ل Snyder، Sapin & Bruck، بالرغم أن الإعداد الخارجي، يشير بشكل عام، لمثل هذه العوامل والظروف التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة - فعل ورد الفعل لدولة الأخرى (رد فعل صناع القرار فيها)، والمجتمعات التي يعملون من أجلها، والعالم المادي. ولكن السياسة الخارجية تتغير باستمرار، لكن ما يقرره صانعو القرار هو المهم، التي يتم ضمن عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية.

### المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وعلاقتها بدبلوماسية الطاقة

وتعتبر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، المرحلة المحورية في العملية السياسية، لانه فقد يتم ترتيب القوى السياسية، وبعدها يتم الأنتقال الى سن سياسات رسمية، مشروعات قوانين تقترح وتمرر من خلال المؤسسة التشريعية أو اصدار من خلال القادة أو صانعو القرار، وبعد ذلك يتم الأنتقال الى تنفيذ اهداف السياسة الخارجية وتم مراجعة النتائج. بالرغم أن هناك مؤرخون وغيرهم ممن سعوا

لفهم سبب اتخاذ القادة الوطنيين الخيارات التي قاموا بها فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، ولكن هناك اعمال اسيساسية التي بنيت اساساً علمياً وفكرياً للسياسة الخارجية وكيفية تحديد صنع القرار في إطار الخارجي لسياسة الدولة الذي نسير اليها في المطلب الاول.

### المطلب الأول: أعمال نموذجية في صنع القرار في السياسة الخارجية

هنالك ثلاثة أعمال نموذجية يمكن القول إنها بنيت أساس السياسة الخارجية وهي:

1- " قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية - Pre-theories and Theories of Foreign Policy" من تأليف جيمس روزيناو ( James N. Rosenau ) لفصل كتاب كتب عام 1964 ونشر في فارييل، 1966).

شجعت نظرية ما قبل النظريات للروزناو، العلماء على التطوير المنهجي لما يطلق عليه الآن النظرية الخاصة بالفاعل (actor-specific theory). "فإن تحديد العوامل لا يعني تتبع نفوذهم. لفهم العمليات التي تؤثر على السلوك الخارجي لا يفسر كيف ولماذا هي المنطوق في ظل ظروف معينة وليس في ظل ظروف أخرى. وإن إدراك أن السياسة الخارجية تتشكل بعوامل داخلية وخارجية لا يعني فهم كيفية تمازج الاثنين أو الإشارة إلى الظروف التي يسود فيها أحدهما على الآخر. يفترق تحليل السياسة الخارجية إلى أنظمة شاملة للتعميمات القابلة للاختبار. . . تحليل السياسة الخارجية يخلو من النظرية العامة".

أراد روزيناو الوصول الى النظرية العامة القابلة للاختبار، وكان الهدف من ما قبل النظريات Pre-theory هو الإشارة في الاتجاه الذي يكمن فيه. ومع ذلك، فإن النظرية العامة لم يكن من دعاة روزناو (ما نسميه النظرية الفاعلة العامة): استعارة روسيناو المستخدمة في هذا العمل من الباحث جريغور مندل Gregor Mendel، والد علم الوراثة الحديثة، الذي كان قادراً على تمييز النمط الوراثي من النمط الظاهري في النباتات من خلال الملاحظة الدقيقة والمقارنة. يبين روزناو هناك أنماط جينية للدول القومية، والتي من شأنها أن تمنح المعرفة التفسيرية والتنبؤية نماذجنا للتفاعل في السياسة الخارجية؟ ما كان روزيناو مشجعاً هو تطوير نظرية الممثل الخاص: نظرية توسطت بين المبادئ الكبرى وتعدد الواقع. في الوقت الذي كتب فيه روزيناو هذا المقال، شعر أن أفضل طريقة لتطوير هذه النظرية كانت من خلال الاستكشاف الإحصائي الكلي والتأكيد. كما أكد روزيناو على ضرورة دمج المعلومات على عدة مستويات من التحليل من القادة الأفراد إلى النظام الدولي لفهم السياسة الخارجية. كما هو الحال مع Snyder ، فإن أفضل

التفسيرات ستكون متعددة المستويات ومتعددة الفصول ، حيث تدمج المعلومات من مجموعة متنوعة من أنظمة المعرفة للعلوم الاجتماعية.

## 2- فرضيات العلاقة بين الإنسان والميليو في سياق السياسة الدولية- Man-Milieu

بقلم **Relationship Hypotheses in the context of international Politics.**

( Sprout and Sprout تم توسيعها وتنقيحها في شكل مقال في عام 1957 وكتابهما الصادر عام 1965 بعنوان "المنظور البيئي للشؤون الإنسانية مع إشارة خاصة إلى السياسة الدولية").

ساهمت ( Sprout and Sprout-1965) في تكوين الحقل من خلال اقتراح أن تحليل قدرات الطاقة داخل نظام ما بين الولايات، دون الرجوع إلى تعهدات السياسة الخارجية، التي ارتبطت بها الاستراتيجيات والقرارات والنوايا، كان مضللاً. تفسيرات الإنجاز وتقديرات قدرات الإنجاز بشكل ثابت وضروري تفترض التعهدات السابقة أو الافتراضات المتعلقة بالمهام. ما لم يكن هناك تعهد، فلا يمكن تفسيره أو تقديره في صنع السياسة الخارجية. لشرح التعهدات، يجب على المرء أن ينظر إلى ما يسمونه "الوسط النفسي Psychomilieu" للأفراد والجماعات التي تتخذ قرار السياسة الخارجية. البيئة النفسية هي البيئة أو السياق الدولي والتشغيلي كما يتم إدراكه وتفسيره من قبل صانعي القرار هؤلاء. يمكن أن تحدث اختلافات بين البيئات التشغيلية المدركة والحقيقية، مما يؤدي إلى خيارات أقل من مرضية في السياسة الخارجية. كانت مصادر هذه الاختلافات متنوعة، وتتطلب تفسيرات متعددة المستويات مستمدة من مجموعة متنوعة من المجالات. حتى في هذه السنوات المبكرة ، لقد رأى Sprouts فرقاً واضحاً بين تحليل السياسة الخارجية وبين ما أطلقنا عليه نظرية الفاعل العام. actor-general theory.

## 3- صنع القرار كنهج لدراسة السياسة الدولية- Decisionmaking as an Approach to

**the study of international politics:** من قبل سنايدر Snyder، بروك Bruck، وسابين Sapin.

يقول سنايدر وزملاؤه الباحثين للنظر في مستوى الدولة القومية من التحليل للاعبين: "نحن نلتزم بالدولة القومية باعتبارها المستوى الأساسي للتحليل، لكننا تجاهلنا الدولة باعتبارها تجريبياً (الميتافيزيقي- Metaphysical) من خلال التأكيد على صنع القرار كمحور رئيسي، فقد وفرنا طريقة لتنظيم محددات العمل حول المسؤولين الذين يعملون لصالح المجتمع السياسي". في هذا النهج، ترك سنايدر وزملاؤه لتحليل السياسة الخارجية تركيزه المميز على صنع القرار في السياسة الخارجية مقابل نتائج السياسة

الخارجية. Decision-making vs. Outcomes. كان من الأفضل النظر إلى اتخاذ القرارات على أنه "سلوك تنظيمي - Organizational behavior، حيث تتجلى فيه متغيرات مثل مجالات اختصاص الجهات الفاعلة المعنية، وتدفق الاتصالات والمعلومات، ودوافع مختلف اللاعبين. وبالتالي، ستكون التفسيرات متعددة العوامل وتستند إلى تخصصات العلوم الاجتماعية المتعددة.

هناك ثلاثة مستويات لتحليل السياسة الخارجية و من خلاله يمكن ان نفهم و نحل عملية صنع القرار:

1. اتخاذ القرارات على مستوى الفردية ( Individual decisionmaking الدافع والخصائص الشخصية لقادة).

2. اتخاذ القرارات على مستوى مجموعة - ( Group decisionmaking ديناميات المجموعة الصغيرة، العملية التنظيمية).

3. صنع القرار على مستوى التحالف ( Coalition Decision Making لا يمكن لأي جهة فاعلة أن تقرر سياسة الدولة).

يتضمن شرح تحليل السياسة الخارجية عملية ونتائج صنع القرار الإنساني مع الإشارة إلى وجود عواقب معروفة للكيانات الأجنبية. عادةً ما يتم تحديد أفق الاهتمام في عملية صنع القرار التي يقوم بها أصحاب السلطة في تخصيص الموارد، عادةً ولكن ليس دائماً السلطات الشرعية في الدول القومية. غالباً ما يكون المرء لا يفحص قراراً واحداً فقط أو قراراً غير متجانساً، ولكن أيضاً سلسلة من القرارات المتخذة بالإشارة إلى موقف معين. في أوقات أخرى، تكون عملية صنع القرار هي محور الاستقصاء، بما في ذلك التعرف على المشكلات، ووضع الإطار، والإدراك، وتحديد أولويات الهدف، وتقييم الخيار، وما إلى ذلك. عادةً ما يتم استبعادها من التحليل هي الإجراءات والقرارات غير الهادفة التي لا يمكن تصورها باعتبارها مكوناً دولياً. ومع ذلك، يجب ان نشير الى السمات المميزة لنهج تحليل السياسة الخارجية، وهي تلك العوامل التي تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية وصناع القرار في السياسة الخارجية. ومن ابرز هذه السمات التي ركزعليها البروفيسور Hadson هي.

1-اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية متعددة العوامل Multi-factoral، بمعنى آخر، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

2-يفحص المتغيرات في السياسة الخارجية من عديد المستويات (متعدد المستويات - Multilevelيعني). يفحص المتغيرات من أكثر من مستوى واحد من التحليل. وإن المتغيرات التوضيحية من جميع مستويات

- التحليل، من الأصغر إلى الأكثر الكلي، تهم المحلل إلى الحد الذي تؤثر فيه على عملية صنع القرار. نتيجةً لذلك، ستكون رؤى العديد من التخصصات الفكرية.
4. اتخاذ القرارات المتعلقة في السياسة الخارجية هو متعدد التخصصات Multi-*interdisciplinarity*. ستكون رؤى العديد من التخصصات الفكرية، مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والسلوك التنظيمي، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، وما إلى ذلك، مفيدة لمحللي السياسة الخارجية في جهودهم لشرح اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.
5. ميزة التكاملية *integrative*، من بين جميع الحقول الفرعية لسياسة الدولية، تعد تحليل السياسة الخارجية المؤسسة النظرية الأكثر تكاملاً جذرياً. لأنها تدمج مجموعة متنوعة من المعلومات عبر مستويات التحليل وتغطي العديد من تخصصات المعرفة الإنسانية.
6. سمة النظرية الموجه نحو الوكيل *Agent-oriented*، لأنه أساس صنع القرار في السياسة الخارجية هو الإنسان، هذا يقودنا إلى التركيز على نظرية الموجه نحو الوكيل. بمعنى الدول ليست وكلاء لأن الدول تجريدية وبالتالي ليس لديها وكالة. يمكن للبشر فقط أن يكونوا عملاء حقيقيين، وأن وكالتهم هي مصدر كل السياسات الدولية وكل التغيير فيها.
7. إن نظرية تحليل السياسة الخارجية أيضاً لها سمة خصوصية الممثل *Actor specific*، بشكل عام، ليس فقط المعلومات العامة والمجردة، ولكن المعلومات المحددة والملموسة حول صانعي القرار في جميع البلدان و حول جميع القضايا، ستكون ضرورية لتفسير و تحليل السياسة الخارجية لدولة ما.
- والبروفيسور ريتشارد سنايدر من أكثر المهتمين بنظرية صنع القرار، ويعتبر أن عملية صنع القرار في السياق التنظيمي هي الأساس لتفسير سلوك الدولة. وهو في الأصل متأثر بنظرية بارسون العامة في الفعل ورد الفعل التي اعتمدت على علم النفس والاجتماع لتفسير العوامل التي تؤثر في منهج اتخاذ القرار السياسية الخارجية. ولكن مودلسكي (Modelski - 1962) أولى اهتمامه بتجميع متغيرات صنع القرار والذي اندرج تحت مفهومي المصلحة والقوة. يصف مودليسكي السياسة الخارجية كنظام للنشاط. ضمن هذا المنظور، يُنظر إلى السياسة الخارجية كنظام يتم من خلاله صياغة قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها. بالنظر إلى هذا المنظور، يعد صناع القرار عنصراً مهماً في عملية صياغة السياسة الخارجية. نظراً لأن نظام النشاط هذا يرتبط بأنشطة البيئة الدولية، فإن عنصرين آخرين مضمنين في السياسة الخارجية، وهما قدرة (القوة) الدولة على التنفيذ والسياق الذي يتم فيه تنفيذ السياسات الخارجية (المصلحة).

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ Modelski أن السياسات وضعت بالتأكيد تحت إشراف مبادئ معينة ويجب أن تكون مع أهداف محددة. المفاهيم الأساسية في السياسة الخارجية هي: صانعو السياسات، الأهداف، المبادئ، القدرة على التنفيذ، السياق الذي يتم فيه صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. هذا هو الرابط الأساسي مع الجانب الخارجي لسياسة الطاقة، والذي يربط المصالح والقوة من جهة، والأدوات وقدرة الجهات الفاعلة الدولية وغير الدولية من ناحية أخرى. يعني لظالما كان النفط والغاز سلعة مشحونة سياسياً، وبالتالي، كان يخضع لتدخل حكومي كبير. ومع ذلك، فإن الاتجاه الحالي نحو دبلوماسية الطاقة يتزامن مع التصور العام بأن سياسات الطاقة العالمية أصبحت لعبة محصلتها صفر. وهكذا ظهرت دبلوماسية الطاقة كمفهوم قوي في الخطاب العام. ولكن في الخطاب الرسمي في العلاقات الدولية، إن قراءة وتحليل هذه العلاقة المتبادلة داخل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هو الموضوع الرئيسي الذي يرشدنا إلى كيفية استخدام دبلوماسية الطاقة كأداة جديدة لتنفيذ السياسة الخارجية.

### المطلب الثاني: استخدام دبلوماسية الطاقة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

لأن دبلوماسية الطاقة هي مجموعة من الوسائل التي يستخدمها ممثلو الساحة الدولية لتجنب المخاطر المحتملة في التفاعل داخل سوق الطاقة و ابعاد المخاطر المؤثرة على أمن الطاقة من جهة اخرى. وبطبيعة الحال، تختلف هذه الوسائل أيضاً لكل ممثل أو فاعل. على سبيل المثال، الدول المستوردة للطاقة تستخدم هذه الوسائل للوصول إلى تدفق الطاقة الرخيصة و المستمر، وتأمين إمدادات الطاقة، والحفاظ على مجموعة متنوعة من موارد الطاقة، والكفاءة، واستقرار سوق الطاقة الدولي. لكن يركز المصدرون للطاقة، من ناحية أخرى، على تطوير الاحتياطات واستخدامها على نحو أكثر كفاءة، والاستثمار في احتياطات جديدة، وتعظيم إيرادات صادرات الطاقة. تساعد دبلوماسية الطاقة الحكومات على اتباع سياسات بعضها البعض بعناية، وخاصة من خلال عمليات التفاوض والمفاوضات، مما يقلل من احتمال حدوث صراع مفتوح أو مخاطر.

هذا لا يعني أن هذه الدبلوماسية لا تملك القوة والأداة الصلبة، بل أن دبلوماسية الطاقة تفتح المجال أمام الجهات الفاعلة الدولية وغير الدولية لإستخدامها القوة القسرية أو الصلبة Hard power من قبل صانعي القرار. وتسعى البلدان المصدرة للبتترول إلى استخدام مصادر الطاقة لديها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر)، لكن شكل ودرجة هذا التحقيق يختلفان من بلد إلى آخر، وحتى بالنسبة لبلد واحد يختلف هذا التوظيف في أوقات وأماكن مختلفة.

فيما يتعلق بتأثير مصادر الطاقة على السياسة الخارجية للدول المستوردة للبترو، نجحت بعض الدول في استخدامها كسلاح لتنفيذ السياسة الخارجية؛ وفي بعض الحالات، فشل البعض في استخدام النفط كقوة صلبة، لكن بعض الدول اتجه إلى استخدام طرق مرنة وسلمية للوصول إلى مصادر الطاقة، هذا يكمن في التفكير الاستراتيجي للوصول إلى مصادر الطاقة في إطار دبلوماسية الطاقة. على سبيل المثال ، في الحالات التي استخدم فيها النفط كسلاح استراتيجي، تم دفع اليابان إلى الحرب العالمية الثانية بعد أن فرضت هولندا وبريطانيا والولايات المتحدة حظراً على النفط في أواخر عام 1941، وخلال الفترة التي سبقت الحرب، سعى الشركاء اليابانيون الامتيازات في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط، ومع ذلك، دخلت المنافسة الشرسة مع شركات النفط العالمية بحيث لم يكن أمام اليابان بديل سوى الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية، حيث كانت تتلقى 80% من احتياجاتها النفطية من الساحل الغربي للولايات المتحدة، أما النسبة الباقية، فكانت تأتي من منطقة الهند الشرقية الهولندية The Netherlands East india، اندونيسيا حالياً، والتي كانت تملك أكبر احتياطات في شرقي آسيا لكن الانتاج في المنطقة كانت تحت السيطرة الكاملة لشركة شيل الامريكية، هذا يعني أن اليابان تعتمد على الولايات المتحدة وحدها في توفير جميع احتياجاتها النفطية، لذا لم تجد يابان بعد القرار الحظر الامريكي مفراً من دخول الحرب.

لكن توظيف وقف الإمدادات الطاقة كسلاح استراتيجي لم يكن ناجحاً في كافة الاوقات، فطوال القرن العشرين هنالك توقعات عديدة في الإمدادات باسباب متعددة، في عام 1956 أدت حرب السويس إلى نقص في إمدادات النفط من مليون برميل يومياً لمدة أربعة أشهر، وفي عام 1967 أدت الحرب إلى نقص مليوني برميل لمدة شهرين، وفي عام 1974 أدت حرب أكتوبر الى توقف 2,6 مليون برميل يومياً لمدة ستة اشهر، وفي عام 1979 أدت الثورة الإيرانية الى توقف الإمدادات ب3,5 ملايين برميل يومياً لمدة ستة أشهر، وفي عام 1980 أدت الحرب الإيرانية العراقية الى نقص الإمدادات ب3,3 ملايين برميل يومياً لمدة ثلاثة أشهر، وفي عام 1990 أدى الغزو العراقي لدولة الكويت الى خسائر تقدر ب4,3 ملايين برميل يومياً أو 13% من الحجم الصادرات العالمية في ذلك الوقت، وهو ما أدى الى تضاعف الأسعار من 16,5 دولاراً للبرميل في يوليو 1990 الى 33 دولاراً للبرميل في أكتوبر 1990، وفي عام 2002 تسببت الاضرابات والاضطرابات في فنزويلا في نقص إمدادات 2.1 مليون برميل يومياً لمدة 3 أشهر، وفي 2003 تسببت الاضرابات في نيجيريا في نقص إمدادات 0.3 مليون برميل يومياً لمدة 6 أشهر، أما في عام 2003 حتى 2006 تسببت عملية تحرير العراق من قبل أمريكا

وحلفائها في نقص في الإمدادات بمقدار 1.0 مليون برميل يومياً، وفي نفس سنة تسببت الاضطرابات في نيجيريا بنقص في إمدادات 0.4 مليون برميل يومياً. كل هذه النقص أدت إلى ارتفاع أسعار النفط في بعض النواحي، ولكن ليس لها تأثير يذكر على الدول المستوردة للنفط لإجبارها على المساومة لصالح البلدان المصدرة أو التي تهيمن على النفط.

أما بالنسبة لدولة مثل الصين لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة فقد استخدمت طرق الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط من خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع اتفاقيات، ولم تستخدم الأداة العسكرية مثل أمريكا في مناطق مثل أفريقيا والشرق الاوسط وأسيا الوسطى، لكن الصين لجأت إلى الأداة المؤسسية، فالمرّة الوحيدة نشأة المنظمة الإقليمية وتسمى (بمنظمة شنغهاي للتعاون) والتي يشكل التعاون في مجال الطاقة أحد المجالات العدة لإهتمامات المنظمة التي نشأت لإسباب الامنية بالاساس. في المقابل بعد التدخلات العسكرية وأزمة النفط في عام 1973، للرد على حظر الطاقة التي وضعت من قبل بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) وكذلك مصر وسوريا وتونس "الاستجابة لقرار الولايات المتحدة بتعزيز الجيش الإسرائيلي" خلال حرب أكتوبر، قامت أمريكا بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة في عام 1974. هذه المنظمات هي واحدة من أهم أدوات دبلوماسية الطاقة، والتي تعمل على أساس فكرة الليبرالية الجديدة.

## الاستنتاجات

من خلال هذا البحث وصلنا الى عدة نتائج، اهمها:

1. دبلوماسية الطاقة مرتبطة بالجانب الخارجي لسياسة الطاقة، ومن هنا تدخل في إطار السياسة الدولية. في ذلك الوقت، تكون الحكومة على المستوى الخارجي مسؤولة عن التعامل مع الدول الأخرى أو الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعقد اتفاقات اقتصادية أو سياسية وأمن مرتبط بالطاقة.
2. يعتبر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، المرحلة المحورية في العملية السياسية، لانه فقد يتم ترتيب القوى السياسية، وبعدها يتم الانتقال الى سن سياسات رسمية، مشروعات قوانين تقترح وتمرر من خلال المؤسسة التشريعية أو اصدار من خلال القادة أو صانعو القرار، وبعد ذلك يتم الانتقال الى تنفيذ اهداف السياسة الخارجية وثم مراجعة النتائج.

3. دبلوماسية الطاقة هي مجموعة من الوسائل التي يستخدمها ممثلو الساحة الدولية لتجنب المخاطر المحتملة في التفاعل داخل سوق الطاقة و ابعاد المخاطر المؤثرة على أمن الطاقة من جهة اخرى. وبطبيعة الحال، تختلف هذه الوسائل أيضاً لكل ممثل أو فاعل.
4. تساعد دبلوماسية الطاقة الحكومات على اتباع سياسات بعضها البعض بعناية، وخاصة من خلال عمليات التفاوض والمفاوضات، مما يقلل من احتمال حدوث صراع مفتوح أو مخاطر.
5. أن دبلوماسية الطاقة تفتح المجال أمام الجهات الفاعلة الدولية وغير الدولية لإستخدامها القوة القسرية أو الصلبة Hard power من قبل صانعي القرار. وتسعى البلدان المصدرة للبترول إلى استخدام مصادر الطاقة لديها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر)
6. نجحت بعض الدول في استخدامها كسلاح لتنفيذ السياسة الخارجية؛ وفي بعض الحالات، فشل البعض في استخدام النفط كقوة صلبة، لكن بعض الدول اتجه إلى استخدام طرق مرنة وسلمية للوصول إلى مصادر الطاقة، هذا يكمن في التفكير الاستراتيجي للوصول إلى مصادر الطاقة في إطار دبلوماسية الطاقة.

### 1-المصادر العربية:

- 1- التقارير المختلفة حولة سياسات الطاقة للدول - التي تعدها الوكالة الطاقة الدولية سنويًا حول سياسات الطاقة الوطنية 2019، من موقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة (www.iea.org).
- 2- محمد، خديجة عرفة، ٢٠١٤، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، ص ٢٠٣.
- 3- النعيمي، أحمد نوري، ٢٠١٠، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 44-45.
- 4.الموقع الرسمي إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA))

<https://www.eia.gov/>

5.موقع الرسمي لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة:

<https://www.oxfordenergy.org/authors/andreaprontera/?v=560e51228bc1>

### 2-المصادر الانجليزية:

1. Herranz-Surrallés ,A.2017 ,. Energy diplomacy under scrutiny: parliamentary control of intergovernmental agreements with third-country suppliers. West european politics, 40(1) ,pp.183-201.
2. Anthony H. Cordesman A. Burke2006 ,. Rethinking Global Energy Security: Geostrategic and Economic Risks. The Center for Strategic and International Studies. Washington ,DC. PP42.
3. Baldwin D.A. (1985) ,Economic Statecraft ,Princeton ,Princeton University Press. PP189.
4. Chaban ,N., & Knodt ,M. (2015). Energy diplomacy in the context of multistakeholder diplomacy: The EU and BICS. Cooperation and Conflict50 ,(4) , PP461.
5. Chen ,S. 2008. "Motivations behind China's Foreign Oil Quest: A Perspective from the Chinese Government and the Oil Companies." Journal of Chinese Political Science 13(1).
6. Colgan ,J.2009 ,. The international energy agency. *Challenges for the 21st Century. GPPi Energy Policy Paper*, PP4.
7. Crane ,K. ,Goldthau ,A. ,Toman ,M. ,Light ,T., & Johnson ,S. E. (2009). Imported oil and US national security. Rand Corporation. PP25-26.
8. Demir ,M.F. (2010) ,Enerji Oyunu. İstanbul: Ayrim Publications.
9. Derived from: Manning ,Bayless (1977). 'The Congress ,the Executive and Intermestic Affairs: Three Proposals' ,Foreign Affairs.
10. Dooley ,James J. (2010). The Rise and Decline of US Private Sector Investments in Energy R&D since the Arab Oil Embargo of 1973. No. PNNL-19958. Pacific Northwest National Lab.(PNNL) ,Richland ,WA (United States). PP5.
11. Druif ,M. 2017 Energy diplomacy as form of soft power ,The Raise and fall of Barazil's Ethanol Diplomacy in Affrica (Master thesis) ,Uninersity of Leiden. PP 1-8.
12. Dugis ,V. ,Internasional ,D.H. and FISIP ,U.A.2008 ,. Explaining foreign policy change. Masyarakat Kebudayaan Dan Politik ,2 ,pp.102-103. In Modelski ,George (1962) A Theory of Foreign Policy. New York: Praeger. Part one.
13. Dunn W. (2014) ,Public Policy Analysis. An Introduction ,Fifth Edition ,Englewood Cliffs ,N.J. ,Prentice Hall. PP18-20.
14. Gippner ,O.; Torney ,D. 2017. 'Shifting policy priorities in EU-China energy relations: Implications for Chinese energy investments in Europe' ,Energy Policy 101
15. Goldthau ,A & Witte ,J-M 2010 ,Global energy governance: The way forward. A Goldthau & J-M Witte (eds) ,Global Energy Governance. The new rules of the game. Brookings Press ,pp.25.
16. Herranz-Surrallés, A. (2017). Energy diplomacy under scrutiny: parliamentary control of intergovernmental agreements with third-country suppliers. West European politics, 40(1), 183.
17. Hocking ,B. (2006). Multistakeholder diplomacy: Forms ,functions ,and frustrations. In Multistakeholder diplomacy: Challenges and opportunities18 ,(17-13) ,

18. Huda ،M. S.، & Ali ،S. H. (2017). Energy diplomacy in South Asia: Beyond the security paradigm in accessing the TAPI pipeline project. Energy research & social science ، 34. PP205. In Goldthau ،A.، & Witte ،J. M. (Eds.). (2010). Global energy governance: The new rules of the game. Brookings Institution Press. Washington.
19. Hudson ،V.M. 2014. Foreign policy analysis: classic and contemporary theory. S.Ed. Rowman & Littlefield.
20. Hudson ،V.M.2005 ،. Foreign policy analysis: actor-specific theory and the ground of international relations. Foreign policy analysis1 ،(1).
21. Jofi ،J. (1999). Pipeline Diplomacy: The Clinton Administration's Fight for Baku–Ceyhan ،WWS Case Study. PP 4-8.
22. Katzenstein ،P. J. (1976) “International relations and domestic structures: Foreign economic policies of advanced industrial states،” International Organization. Cambridge University Press30 ،(1) ،pp. 19.
23. Kruse ،F. (2014). Oil Politics: The West and its desire for energy security since 1950. Hamburg: Anchor Academic Publishing.
24. Lama ،M. P. (2007). Geopolitics of power trading in South Asia: Opportunities and challenges. Strategic Analysis31 ،(2) 352 ،.
25. Mauricio De Castro2016 ، “Johann Gregor Mendel: paragon of experimental science،” Molecular Genetics and Genomic Medicine no.
26. MCGowan F. (1996) ،Energy Policy ،in H. Kassim and A. Menon (Ed.) ،The European Union and National Industrial Policy ،London ،Routledge.
27. Mintz ،A. and DeRouen Jr ،K.2010 ،. Understanding foreign policy decision making. Cambridge University Press.
28. Nye ،J.S. (2008). „Public diplomacy and soft power“ ،The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science616 ،(1) ،pp. 94–109.
29. Nye ،J.S. (2013). „Hard ،Soft and Smart Power“، *the Oxford Handbook of Modern Diplomacy* ،Oxford University Press. PP5-20.
30. Palmer ،N.D. and Perkins ،H.C.1969 ،. International relations: the world community in transition. Houghton Mifflin. PP97.
31. Palmer ،Norman D. (Norman Dunbar) & Perkins ،Howard Cecil 1957 ،International relations: the world community in transition2 ،d ed ،Houghton Mifflin ،Boston. PP97.
32. Prontera ،A. (2009). Energy policy: Concepts ،actors ،instruments and recent developments. World Political Science5 ،(1). PP.3-8.
33. Rathbun ،B.C.2014 ،. Diplomacy's value: creating security in 1920s Europe and the contemporary Middle East. Cornell University Press.PP.1-21: <http://www.jstor.org/stable/10.7591/j.ctt1287cbz.4>.
34. Roy ،N. C. (1962) 'General: The Dynamics of International Politics By Norman J. Padelford and George A. Lincoln. The Macmillan Company ،New York.1962.
35. Schobert ،H. (2013). Chemistry of fossil fuels and biofuels. Cambridge University Pres.

36. Snyder ،Richard Carlton. & Sapin ،Burton M. & Bruck ،H. W. 2002 ،Foreign policy decision-making (revisited) / Richard C. Snyder ،H.W. Bruck ،Burton Sapin; with new chapters by Valerie M. Hudson ،Derek H. Chollet and James M. Goldgeier Palgrave New York.
37. Sovacool ،B.K.; Mukherjee ،I. 2011. 'Conceptualizing and measuring energy security: A synthesized approach' ،Energy.
38. Tunkin ،G.، 1996 ،Contemporary International law ،Progress Publishers ،Moscow. PP190.
39. Uludag ،M. B. ،Karagul ،S.، & Baba ،G. (2013). Turkey's Role in Energy Diplomacy from Competition to Cooperation: Theoretical and Factual Projections. International Journal of Energy Economics and Policy.
40. Uludag ،M. B. ،Karagul ،S.، & Baba ،G. (2013). Turkey's Role in Energy Diplomacy from Competition to Cooperation: Theoretical and Factual Projections. International Journal of Energy Economics and Policy، 3(4S) 114-102 ،..
41. Usman. L ،Ibrahim. S ،Abdurrahman. D ،Rabi'u. M ،Umar D.2018 ،Biofuels as the Starring Substitute to Fossil Fuels. Petroleum Science and Engineering. Vol. 2 ،No. 1.
42. Wilson III, E. J. (2008). Hard power, soft power, smart power. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616(1), pp. 110–111.
43. Yu, K. H. (2016). From energy diplomacy to global governance?: a case study on China's energy security in the 21st century (Doctoral dissertation, King's College London). PP. 10.

### پوخته:

له ئىستادا، دىلوماسىيە تى وزه به يه كىك له گرن گترىن ئامرازه كانى دروست كردنى برىار داده نرىت له نىوان به شىكى زورى ئامرازه كانى سايسه تى دهره وه، بۆ سه ركه وتنى پرؤسه ي دروست كردنى برىار له سه ر ئاستى نىوده وه له تى و به ده سه ته پىنانى به رزه وه ندى وولاتان. هه ربؤيه ئه م لىكؤلىنه وه يه هه ولده دات سروس تى په يوه ندى نىوان دىلوماسىيە تى وزه و پرؤسه ي دروست كردن و وه رگرگتنى برىار دهرىخات. له وه ش زىاتر، ئه م لىكؤلىنه وه يه ده يه وىت به شىپوه يه كى نوپتر له لىكؤلىنه وانە ي كه پىشتر ئه نجام دراوه، په يوه ندى هك دروست بكات له نىوان ئه كتر و كه ره سه تى كانى سايسه تى دهره وه ي وزه له گه ل گرن گترىن تايبه تمه ندىه كلانى سايسه تى دهره وه، تا ده گات به لىكدانه و شىكردنه وه ي كه چؤن دىلوماسىيە تى وزه كارى گه رى هه يه له سه ر دىنامىيە تى دروست كردنى برىار له ده وه له تانى هاوردە كار و هه نارده كارى وزه دا. تا له كو تايى ئه م لىكؤلىنه وه يه دا ده گه ينه ئه و دهرئه نجامه ي كه هه ندىك له ده وه له تان سه ركه توو



بوونه له بهكارخستنى ئامرازى دبلوماسففة تى وزه، له چوارچفوهى پرؤسهى دروستكردى برفاردا، وهك چهكفك بؤجفبه جفكردى سفاسه تى دهره وهفان، وه لههه ندفك بارودؤخدا به شفك له وولاتان سه ركه وتوونه بوون له به كارهفنانى ئەم ئامرازه تهنها وهك هفزفكى رهق، به لام به شفووهف كه كشتى ده توانفن بلفن، ده وه تان هه وه لده دن بگهن به سه رچاوه كانى وزهى نهوت وگاز، جا به رفگافى نه رم بفت فان رهق، وه به كارى ده هفنن له پرؤسهى دروستكردى برفاردا له چوارچفوهى دبلوماسففة تى وزه، بؤ به ده سه هفننانى ئامانجه كانفان له سه ر ئاستى نفوده وه تى.

### Abstract:

Nowadays ‘among the foreign policy tools that can be used in external decision-making ‘energy diplomacy is one the most important. This paper ‘addresses the nature of the relationship between energy diplomacy and foreign policy decision-making process ‘which is the central stage of the political process in all countries at the international level. In addition to that ‘through this research ‘we go beyond other recent studies on this subject ‘linking the most important actors on the external side of energy policy with the most important features of foreign policy. Therefore ‘we analyze factors that drive energy diplomacy to influence the foreign policy-making dynamics of both energy-exporting and importing countries. In conclusion ‘the research has arrived at this fact that some countries succeeded in using energy as a weapon to implement foreign policy; however, in other cases ‘a number of countries have failed to use it specifically as a hard power. Generally ‘countries have worked to reach energy resources to use it for their decision-making process within the framework of energy diplomacy to reach their countries’ goals internationally.